

محمد طلعت حرب، ودوره في تأسيس بنك مصر ١٩٢٠م

هاجر مهدي خاطر

أ.م.د. نادية ياسين عبد

كلية الآداب/جامعة بغداد

محمد طلعت حرب، ودوره في تأسيس بنك مصر ١٩٢٠م

هاجر مهدي خاطر

أ.م.د. نادية ياسين عبد

المقدمة:-

يحتل موضوع محمد طلعت حرب ودوره في تأسيس بنك مصر ١٩٢٠م مكانة مهمة في تاريخ مصر الاقتصادي ارتبطت بها أحداث مختلفة ما بين سياسية واقتصادية توافقت مع حياته وشخصيته الذي نقل مصر من الاقتصاد الفردي إلى اقتصاد الشركات المساهمة في عشرينيات وأربعينيات القرن الماضي، فضلاً عن طبيعة الشخصية الديناميكية له الذي أوجد فئة اقتصادية ليؤكد عدم اقتصار الثقافة الاقتصادية على النخبة المثقفة فقط وإنما بين جميع طبقات المجتمع المصري، وهذا دليل على نجاح خطوات عمله وسيرها نحو الاتجاه الصحيح ليكون تأسيس بنك مصر بداية التحرر من الاستعمار البريطاني.

أولاً - محمد طلعت حرب ١٨٦٧-١٩٠٥م:-

ولد محمد طلعت حرب في القاهرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٦٦م في ناحية قصر الشوق بحي الجمالية (حسن الرزاز، ١٩٩٦م، ص ٢٤٨-٢٤٩م) من أبوين يرجع أصلهما لبلدة مينا القمح بالشرقية، فوالده حسن محمد ينتمي لعائلة حرب من قرية ميت أبو علي التابعة لمركز الزقازيق بمديرية الشرقية، أما والدته آية صقر فتنتمي إلى عائلة صقر الساكنة في قرية كفر محمد أحمد التابعة لنفس المديرية (إريك دافيز، ١٩٨٥م، ص ٩٩؛ حسن أحمد شحاتة، ٢٠٠٧م، ص ١٣١م)، وقد أنجبا ثلاثة أولاد هم محمود، وعبد العزيز، ومحمد طلعت حرب الذي لقب بزعيم الاقتصاد المصري وأبو

الاقتصاد المصري، فضلاً عن اسمه المركب محمد طلعت لقب بلقب عائلته حرب ليكون اسمه الكامل محمد طلعت حرب^(شريف سمير محمود حفيد خديجة محمد طلعت حرب، ٢٩ حزيران ٢٠٢٠م).

وعلى الرغم من عراقة أسرة حرب، فإن والد محمد طلعت حرب أمثلك أقل قدر من الأراضي بين كل أفراد عائلة حرب زادت على الفدان بقليل، وأجبرته ظروف الحياة ومصاريف الأسرة إلى بيع أكثر من نصف ذلك الفدان في العام ١٨٩٨م، وما لبث أن خسر كل أرضه للوفاء بدينه، إذ باع الأرض إلى أصهاره من عائلة صقر، وبذلك لم يُعد يمتلك ما يكفي لإعانتته هو وأسرته لذا نزح إلى القاهرة للانخراط في العمل الحكومي، فأصبح موظفاً في مصلحة السكك الحديدية التي يرجع تاريخ أنشائها إلى عهد الخديوي عباس حلمي الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م)^(محمد مورو، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٢-٢٢٥؛ أمير عكاشة، ٢٠١٧م، ص ٢٠٩).

بدأ محمد طلعت حرب حياته التعليمية بالتحاقه بالكتاب وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، واستطاع أن يواصل دراسته الثانوية بالمدرسة الخديوية^(محمد إبراهيم صاحب، ٢٠٢٠م) في القاهرة، بعدها التحق بمدرسة الحقوق الخديوية في آب عام ١٨٨٥م تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية عام ١٨٨٩م، وكان لهذه المدرسة دور مؤثر في تشكيل شخصيته وتحديد اتجاهاته، فقد اتسمت شخصيته خلال هذه الفترة بملامح تكاد لا تفارقه طوال حياته كان أولها الإجتهد، فقد انكب على دراسته بشغف كبير وحصل على شهادة الدراسات الأولية في القانون بمرتبة الشرف عام ١٨٨٦م، كما حصل على مرتبة الشرف في إمتحانات الترجمة في تشرين الثاني ١٨٨٦-١٨٨٧م، أما السمة الثانية فهي الثقافة، إذ أتاحت له مدرسة الحقوق فرصة دراسة اللغة الفرنسية على أيدي مجموعة من الأساتذة الفرنسيين ممن أثروا كثيراً على أفكار محمد طلعت حرب وتطلعاته وميوله السياسية، فضلاً عن دراسته أطلع على العديد من الكتب في مختلف مجالات المعرفة مثل الاقتصاد وما يتعلق به من حسابات، فضلاً عن إطلاعه على كتب تاريخ العرب والإسلام، كما جذبته قراءة الكتب القديمة على نحو خاص، وقراءته الكتب الخاصة بالشعر واكتسابه المعرفة في الشعر وتنظيمه، فأثر ذلك في أسلوبه وأداءه وتفكيره، كما ساعده هذا الإطلاع على زيادة مداركه المعرفية واكتسابه الخبرة الكافية التي ساعدته على التقدم بسرعة في حياته

المهنية (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٤؛ خير الدين الزركلي، ١٩٩٧م، ص ١٧٥؛ صلاح عربي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٦٥).

توجه محمد طلعت حرب للعمل حتى قبل أن يكمل دراسته، ففكر في العمل في المجال التجاري، وأقترح على فؤاد سليم حجازي فتح محل لتجارة البقالة والألبان، وبالفعل إفتتحا هذا المحل في منطقة العباسية، المنطقة التي كان يسكن فيها محمد طلعت حرب، ويبدو أن هذا المشروع لم يحقق النجاح المطلوب لذا قام محمد طلعت حرب وصديقه ببيعه، وبعد التخرج بدأ حياته المهنية في السلك الوظيفي، إذ جرى تعيينه في عام ١٨٨٨م قانونياً و مترجماً بالقسم القضائي في الدائرة السنينة التي كانت تدير أملاك الخديوي الخاصة براتب قدره عشرة جنيهات مصرية، وبعد إستمراره بالعمل فيها لعدة أعوام تمت ترقيته إلى رئيس لإدارة المحاسبات ١٨٨٩م فيها موظفاً ما أطلع عليه من كتب في مجال الحسابات (Yahia Abdul-Rahman, 2014, p.76).

تولى محمد طلعت حرب إدارة مكتب المنازعات بالدائرة السنينة عام ١٩٠١م، وأستمر بعمله فيها لغاية عام ١٩٠٥م عندما جرت تصفية أملاكها (الهلال (مجلة)، ١٩٨٢م، ص ٧٧٩-٧٨٠؛ إبراهيم مرزوق، ٢٠٠٧م، ص ١٧٠).

كما فسحت تجربة محمد طلعت حرب الوظيفية المجال في إقامة العديد من العلاقات الشخصية مع التجار المصريين، وعلى وجه الخصوص اليهود منهم الذين سيطروا بشكل واسع على الاقتصاد المصري، واستفاد منهم فيما بعد عند تأسيس بنك مصر، لإدراكه أن العائلات اليهودية التي عمل معها كانت تستطيع الوصول إلى موارد صعبة المنال على المصريين، فقد كانت تحصل على كميات كبيرة من رأسمال البنوك والمستثمرين الأوربيين (Jacob Landan, 1972, p.231-247).

بعدها جرى تعيينه مديراً تنفيذياً لشركة كوم أمبو عام ١٩٠٥م (نبيل عبد الحميد، ١٩٨٢م، ص ١٥٧-١٥٩)، وبحصوله على قطعة الأرض والعمل الجديد عد واحداً من طبقة الأعيان، ومكنه عمله الجديد من توثيق صلاته بشكل أوسع مع أصحاب الأراضي من

تجار اليهود ومع مؤسس شركة كوم أمبو بفليكس سوارس Felix Soares (شاهين مكاربوس ٢٠١٢م، ص ١١-١٣) والذي كان له أثراً في أكتسابه الكثير من الخبرة والمهارة لاسيّما في مجال الاقتصاد والأعمال (صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٦٧).

بقيت صلة محمد طلعت حرب وثيقة مع العديد من الشخصيات اليهودية مستفيداً من خبرتهم التجارية وامكاناتهم الاقتصادية، وخير مثال على ذلك يوسف أصلان قطاوي الذي أكتسب منه الكثير، ولاسيّما وأن عائلة قطاوي من العائلات المالية ذات العلاقة الواسعة برأس المال الأوربي، فقد تعرف محمد طلعت حرب بشكل أوسع على كيفية إدارة الأموال الدولية، فضلاً عن الخبرة التي أكتسبها جراء عمله في شركة كوم أمبو (عبد الوهاب المسيري، ١٩٩٩م، ص ٧٨).

وبذلك أتاحت تجربة محمد طلعت حرب الوظيفية إدراكاً عميقاً لواقع الاقتصاد المصري وكيفية استنزافه، كما يسرت له تجربته الوظيفية إقامة العديد من العلاقات التي أفادته في نشاطاته الاقتصادية اللاحقة، فقد تعلم كيف يستطيع استمالة الطبقة ذات الإمكانيات الاقتصادية العالية في مصر، الأمر الذي منحه امكانية تحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة في مصر عند تطور نشاطه الاقتصادي فيما بعد .

ثانياً: بدايات انخراط محمد طلعت حرب في الحياة الاقتصادية ١٩٠٧-١٩١١م:-

شكل تدهور الوضع المالي في أوائل عام ١٩٠٧م نقطة تحول في حياة محمد طلعت حرب، إذ بدأت الدوائر المالية تشعر بحالة من عدم الاستقرار، فأخذت البنوك حذرهما وامتنتعت عن التسليف، كما طالبت كبار أصحاب السلف بإيفاء ما عليهم من أموال (Charles Arthur, 2007, p.537)، وأنعكس تدهور وعدم استقرار الوضع المالي على الأوراق المالية التي أخذت أسعارها بالهبوط واستمرت على ذلك إلى أن بلغ الهبوط أوجه في شهر حزيران

من العام نفسه، وتصدعت الواردات نتيجة الإسراف في منح الائتمان فيما سبق الأمر الذي أدى إلى تراكم البضائع في المخازن (محاسن محمد محمود، ١٩٩٤م، ص ١١)، وعبر محمد طلعت حرب أصدق تعبير عن هذه الأزمة قائلاً " فكانت أيام اشتداد الأزمة، حيث المحن التي توالى عليها في هذه السنة قد أفضت بآمالها إلى الانقباض بعد الانبساط وبأسواقها إلى الكساد بعد الرواج فإن أزمة ١٩٠٧م سببت الكساد في سوقه والهبوط في أسعاره" (اسماء محمود أحمد محمد، ٢٠١٠م، ص ١٧).

دفعت هذه الأزمة وتطوراتها محمد طلعت حرب إلى أن يدرك أهمية وجود بنك برأسمال مصري خالص، وهو ما دعى له خلال العام ١٩٠٧م. وفي العام نفسه عمل محمد طلعت حرب في بنك بريطاني تأسس عام ١٩٠٧م في بريطانيا وله فرع في مصر بإسم بنك القاهرة ، وواصل جهوده لتحقيق ما يصبو إليه، ففي عام ١٩٠٨م شرع بإنشاء شركة مالية مصرية ، هي شركة التعاون المالي التي كانت نموذجاً مصغراً لبنك مصر فيما بعد لقيامها بكل الأعمال المصرفية على نطاق صغير، وأكمل محمد طلعت حرب إدارتها لواحد من أبرز خبراء الاقتصاد المصريين فؤاد سلطان، الذي كانت تربطه به علاقة صداقة بحكم توجهات كليهما الاقتصادية، ليتفرغ محمد طلعت حرب للعمل في المجال الاقتصادي، وتكونت شركة التعاون المالي من كبار تجار القاهرة والإسكندرية، أما مهمتها فكانت تمويل صغار المستثمرين المصريين وأنقاذهم من الإفلاس (سامي خشبة، ٢٠٠١م، ص ٥٤٢).

وظف محمد طلعت حرب إمكانياته التنظيمية ممزوجة بعلاقاته الاقتصادية في سبيل مواجهة الأزمات التي تمر بها البلاد، وفي عام ١٩١١م أخذت الدعوات تتعالى وتملاً الصحف لغرض إنشاء بنك مصر، كما عقد في التاسع عشر من نيسان من العام نفسه المؤتمر المصري الأول في مدينة أسيوط كبرى مدن صعيد مصر بحضور عدد من الأعيان والسياسيين والتجار لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في مصر (صلاح عريبي العيادي، ٢٠١٠م، ص ٧٠-٨٨؛ عبد المنعم شوقي، ١٩٦٦م، ص ٢٢٩؛ مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٧م، ص ٢٧) برئاسة يوسف نحاس (يوسف نحاس، ١٩٢٦م)، وكان من بين أهم المقترحات التي

قدمها في ختام أعماله ضرورة إنشاء بنك وطني برؤوس الأموال المتراكمة لدى كبار الملاك (صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٧٠-٨٨).

وبعد أن أختتم المؤتمر أعماله قررت لجنته التنفيذية التي ضمت كلاً من يوسف نحاس ومحمد طلعت حرب وعمر بك لطفي (عادل عبد الله بن محمد المطرودي، ٢٠١٤م، ص ٧؛ إبراهيم رشاد، ١٩٣٥م، ص ٧)، إيفاد محمد طلعت حرب لعمل دراسة عن نظام المصارف وبرنامج عملها، فسافر محمد طلعت حرب برفقة يوسف أصلان قطاوي إلى ألمانيا من أجل تنفيذ ما جاء في ختام أعمال المؤتمر المصري الأول، وبعد عودتهما أصدر محمد طلعت حرب كتابه (علاج مصر الاقتصادي أو مشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) عام ١٩١١م الذي كان بمثابة دراسة شاملة لأوضاع مصر الاقتصادية (أحمد عبد الله أحمد الحرف، ١٩٨٦م، ص ٧٧؛ عبد العظيم رمضان، ١٩٩٥م، ص ١٣٠-١٣٣).

وقدم كل من محمد طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوي في عام ١٩١٦م، تقريراً إلى لجنة التجارة والصناعة بعنوان (تقرير عن التجارة والصناعة الألمانية) جرى التركيز فيه على سرعة توسع التجارة والتصنيع الذي حققته ألمانيا منذ عام ١٨٨٠م معربين عن أعجابهم بكفاءة العامل الألماني، منبهرين بطبيعة العلاقة الأبوية التي تعاملت بها الحكومة الألمانية مع الطبقة العاملة، وبمدى التماسك الواسع في المجتمع الألماني، وقد حمل تقرير لجنة التجارة والصناعة جوانب أخرى منها مناقشته لنظام ألمانيا المصرفي، وقد لفت هذا الجانب نظر محمد طلعت حرب ويوسف أصلان قطاوي عبارة (الجروس بنك) أو (البنك العام)، واقتبساً فقرة (البنك العام) من المادة الثانية من مرسوم تأسيس البنك الوطني الألماني لإدماجها في التقرير المقدم إلى لجنة التجارة والصناعة جاء فيه " أن غرض البنك هو استغلال المشروعات من أي نوع، سواء كانت هذه المشروعات عمليات

مصرفية أو إقراض أو اصدار أو عمليات مالية أو صناعية وعقارية"منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٥-١١٦).

بقيت فكرة البنك وتأسيسه هي الطاغية على كل نشاط محمد طلعت حرب خلال تلك المرحلة، وهي جهود وضعت أساساً لتحويل الفكرة إلى حقيقة والنجاح في تأسيس البنك المصري عام ١٩٢٠م.

ثالثاً: دوره في تأسيس بنك مصر ١٩٢٠ :-

كانت فكرة محمد طلعت حرب تتركز حول امكانية تأسيس قطاع صناعي تنبثق منه عدة صناعات تعمل على توجيه مدخرات المصريين من خلال بنك وطني مصري يأخذ على عاتقه خلق الوعي المفقود لديهم، وبذلك اتجهت أهداف تأسيس بنك مصر ليصبح حلقة الوصل بين أفراد الشعب المصري، وشتى قطاعات مصر الاقتصادية، فوجود قطاع مصري يعد أساسي ورئيس لغرض إتاحة الفرصة للقطاعات المساندة لها منها النقل، والتجارة، والمال، ولكي تزاوّل إنتاجها بإمكانيات كبيرة، أتبع محمد طلعت حرب سياسة تخطيطية قائمة على الإيمان بأهمية الكيان الاقتصادي (محمد حمدي، ٢٠١٤م، ص ٣٣٧-٣٣٨)، فضلاً عن تظافر عدة عوامل ساعدت على دعم فكرة محمد طلعت حرب بقيام بنك وطني كأول بنك مصري منها نمو الوعي الثوري الداعي للتغيير لدى أفراد الشعب المصري كافة، وكذلك تراكم الأموال وعدم استثمارها بسبب الوضع الاقتصادي خلال فترة الحرب العالمية الأولى بعدها وعدم وجود مراكز لاستثمار رأس المال الوطني (محمد حسين حنفي أحمد، ٢٠٠٤م، ص ١١٣).

وهكذا تيسرت الأحداث لمحمد طلعت حرب للقيام بدوره في تحرير الاقتصاد المصري من هيمنة رأس المال الإنكليزي من خلال تأسيس بنك مصري يأخذ على عاتقه القيام بالمعاملات المالية كافة، والتخلص من الوساطة الأجنبية، وهذا ما أثار المستشار

البريطاني كما لاحظنا سابقاً، وكانت الانطلاقة في عام ١٩٢٠م. ومع أن نشاطات محمد طلعت حرب الاقتصادية تنوعت وتعددت، فقد ظل القطاع المصرفي هو الأبرز بينها.

يُعد بنك مصر أول شركة مساهمة مصرفية مصرية من حيث ملكيته وإدارته (عبد السلام عبد الحليم، ١٩٩٢م، ص ١١؛ رشيد صالح عبد الفتاح صالح، ١٩٧٤م، ص ٢٠٩)، ففي الثامن من آذار ١٩٢٠م وقع عقد تأسيسه ثمانية من أصحاب الأملاك وهم كل من محمد طلعت حرب، عبد العظيم المصري (راندنا محمد عبد العظيم المصري حفيده عبد العظيم المصري، ٢٠٢١م)، ويوسف أصلان قطاوي، وفؤاد سلطان (محمد متولي، ١٩٧٤م، ص ١٧٨؛ محمد مصطفى عبد النبي، ١٩٩٧م، ص ٦٥)، وأحمد مدحت يكن (إلياس خورة، ١٨٩٧م، ص ٢٥١-٢٦٥)، وعبد الحميد السيوفي، وعباس بسيوني الخطيب (رشاد كامل، ١٩٩٣م، ص ٢٠٤)، وإسكندر مسيحه بك (زكي فهمي، ٢٠١٣م، ص ٤١٠-٤١١)، فضلاً عن وجود مساهمين آخرين كانوا ذو دور ثانوي. كانت لعلاقات محمد طلعت حرب بالأعيان والرأسمالية الزراعية خلال فترة عمله بالدائرة السنوية، أو خلال رئاسته لشركة كوم أمبو، دورها الكبير في جذب شريحة كبيرة من تلك الطبقة إلى المساهمة في رأسمال بنك مصر، ويتضح ذلك من أسماء المؤسسين، إذ كانوا من الباشوات أقطاب الرأسمالية المصرية في ذلك الوقت وتربطهم أواصر صداقة وطيدة بمحمد طلعت حرب (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٣-١٠٤).

كان لثقل الأسماء المؤسسة لبنك مصر في الحياة الاقتصادية أثره في جعل البرجوازية الزراعية تدعم فكرة تأسيس البنك، لاسيما وأنها كانت ترغب في شيء من التحرر من تحكم البنوك الأجنبية، ولتخطي الصعوبات التي واجهت مزارعي القطن بعد الحرب العالمية الأولى، لأن الكثير من أصحاب الأراضي كانوا على دراية تامة بأهمية تنويع القاعدة الاقتصادية القائمين عليها بتحويل جزء من رأسمالهم لإستثماره في الصناعة (إريك دافيز، ١٩٨٥م، ص ١٢٩-١٣٠).

بعد توقيع عقد بنك مصر الابتدائي صدر المرسوم السلطاني في الثالث من نيسان عام ١٩٢٠م من قبل السلطان فؤاد الأول بموافقة على تأسيسه بإسم بنك مصر، لأنه في تلك المرحلة كان يفرض على القطاع الخاص بموجب القوانين إصدار مرسوم سلطاني يسمح له بمزاولة عمله مع نشر المرسوم بجريدة الدولة الرسمية، لأنه قطاع تابع لإدارة الدولة يعمل وفق قوانين الدولة سواء كان بنك أو شركة أو مصنع، وهذا ما يبرر صدور المرسوم السلطاني، والملكي فيما بعد، لبنك مصر والمشاريع الاقتصادية الأخرى التي قام بها محمد طلعت حرب (تقارير بنك مصر ١٩٢٠-١٩٩٥م، ٢٠٠٣م، ص ١٩٧؛ منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٣).

عقب صدور المرسوم السلطاني بتأسيس بنك مصر في العاشر من أيار عام ١٩٢٠م أقام محمد طلعت حرب حفلة كبرى في دار الأوبرا (فادي أسعد فرحان؛ ٢٠١٨م، ص ١٩٥) في القاهرة، وألقى خطاباً طويلاً تحدث فيه عن أهمية تأسيس بنك مصري برؤوس أموال مصرية يستفيد أبنائها من استثمار أموالهم، بدلاً من البنوك الأجنبية التي تستثمر أموالهم لمصلحة الأجانب خارج مصر، موضحاً "إن فكرة تأسيس بنك مصري برؤوس أموال مصرية، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة ليست بالحديثة، بل هي فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن في أنسب الأوقات وأوفق الظروف، فما علينا إلا أن نشمر عن ساعد الجد والإخلاص للسير به إلى الأمام، ففي البلاد أموال عظيمة مخزون معطل، وبعضها في بنوك أجنبية، وكلاهما لا نستفيد منه شيئاً مذكوراً" (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٥؛ صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٩٣-٩٤).

ورد محمد طلعت حرب في خطابه على حجج المعارضين على إنشاء البنك مؤكداً أنها دعاية مغرضة قام بها الأجانب، قوامها التشكيك في نجاحه بدعوى تعصبه للمصريين وضالة رأسماله وعدم تخصصه، مصرحاً "إنه إذا كان الغرض فقط هو جمع مال المصريين لعمل بنك بدون أخذ الحيطة اللازمة لعدم تحويل هذا البنك إلى بنك أجنبي يعمل كباقي

البنوك، ما وجدنا أحد من المؤسسين يوافق على ذلك أو يرى ضرورة لتأسيس بنك كهذا، والبنوك الأجنبية كثيرة في البلاد إنما يعوز مصر حقيقة بنك برأسمال أهلي يعمل لمصر ولمصلحة مصر، ولضمان ذلك لم يجد من فكروا في تأسيس البنك سوى جعل الأسهم اسمية واشترط بقائها بيد مصرية" ثم عزز رده بأمثلة قائلاً "وها نحن أولاً نقرأ تقريراً لمدير أحد المحلات الفرنسية التجارية بالإسكندرية ينصح فيه تجار بلاده بالألا يوكلوا عنهم في مصر غير فرنسيين، ويبلغهم استياء مواطنيه من وجود وكلاء غير فرنسيين عن بعض البيوت التجارية الفرنسية وليس الفرنسيين بالمنفردين في هذا الإستثمار، فالكل في ذلك سواء وليس الأمر قاصراً على أوروبا " (محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ١٣-١٤).

ورد محمد طلعت حرب على الاعتراض الخاص بقلة المبالغ المساهمة برأسمال البنك ضارباً المثل بينك فرنسا ورأسماله البالغ ١٨٢ مليون فرنك، إذ كان مقسماً إلى ١٨٢ ألف سهم ومجموع عملياته في العام الواحد تقدر بالمليارات لا بالملايين، وكان عدد المساهمين فيه نهاية عام ١٩٠٨م ما يقارب ٣١,٢٤٩ مساهماً، منهم ٢٧,٠٠٠ مساهم لا يملك كل منهم أكثر من عشرة أسهم وليس بين الأربعة الاف الباقية سوى ٣٦٥ مساهماً يملك كل منهم أكثر من خمسين سهماً ومنهم ١١٣ فقط يمتلك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ سهم، وتساءل محمد طلعت حرب في خطاب التأسيس هذا ساخراً " فأين أغنياء فرنسا، هل هم أيضاً غير مستعدين للأعمال المالية حتى أنهم لم يساهموا في بنك فرنسا بنسبة ثروتهم"، وفي الوقت نفسه فقال " إن من يعترضون بأن المساهمين ليس بينهم من أكتتب بمبالغ كبيرة، الهدف كان هو عدم احتكار أسهم البنك من بضعة أشخاص" (محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ٨٥).

وكان أول هدف لمحمد طلعت حرب من إنشاء بنك مصر هو تجميع المدخرات الوطنية ووضعها في خدمة المشروعات الاقتصادية المصرية. ولم يكن الحصول على رأس

المال الخاص بتأسيس بنك مصر أمراً سهلاً جراء ظروف الاقتصاد المصري في فترة سنوات الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها حتى عام ١٩٢٠م إذ هبط سعر محصول القطن هبوطاً حاداً بلغ ٦٠% الأمر الذي انعكس سلباً على سوق الأوراق المالية مع انخفاض مقدار النقد المتداول إلى آخر كانون الأول عام ١٩٢٠م إلى نحو ٣٧ مليون جنيه بعد أن كان ٦٢ مليون جنيه نهاية عام ١٩١٩م، إلا أن محمد طلعت حرب تمكن رغم هذه الظروف من جمع الاكتتاب لأسهم تأسيس بنك مصر مع زيادة رأسماله عدة مرات (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٥).

وجاء ضمن عقد التأسيس ضرورة إيجاد توازن اقتصادي، فقد كانت مصر تعتمد في تكوين دخلها القومي على الزراعة بصفة عامة، وعلى محصول القطن بصفة خاصة، فأصبح الاقتصاد المصري عرضة لأي تقلب، وهذا الأمر أصبح واضحاً أكثر عند تعرض مصر للهيمنة البريطانية والذي أرتبط باقتصاد الأخيرة، لذا أي تقلب في الاقتصاد البريطاني انعكس على الاقتصاد المصري، ومن هنا أراد محمد طلعت حرب إصلاح معالجة هذا الوضع لذا وضع التصنيع هدفاً في برنامج عمل بنك مصر مستهدفاً تحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير حصيلة الصادرات في شراء الأدوات التي تستخدم في صنع السلع الاستهلاكية بدلاً من ضياعها في شراء السلع المصنوعة، علاوة على تكوين رؤوس الأموال المصرية عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل مصر وفي أيدي المصريين بدلاً من تسريبها إلى خارج مصر (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٥).

أما رأسمال البنك الذي ورد ضمن ثانياً هذا العقد فكان ٨٠ الف جنيه (بنك مصر ٨٧ عاماً من العطاء: دراسة مقارنة لتطور نشاط البنك، ٢٠٠٠م، ص ٢٣)، مقسمة على عشرين الف سهم، قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات، بلغ عدد مساهميه ١٢٤ شخص، أكبر مساهم بينهم

هو عبد العظيم المصري والذي قام بشراء ١٠٠٠ سهم (محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ١٨٠-١٨١؛ عبد الرزاق حسن، ١٩٧٠م، ١٤٠-١٤١).

وجاء ضمن مواد العقد أن بنك مصر سيؤدي كل ما بوسعه لخدمة عملائه بالتضامن مع التجار لتنظيم الحالة التجارية بأنشاء النقابات والغرف التجارية، فضلاً عن الشركات التعاونية، لتحقيق عدة أهداف منها الدفاع عن مصالح أعضائها، ودراسة أفضل الطرق لترقية شؤونهم وزيادة أرباحهم بتحسين طرق البيع والشراء وتنظيم الحسابات، مع تشجيع التعاون مع أصحاب المزارع والمصانع على تأسيس النقابات وشركات التعاون اللازمة لهم لغرض الدفاع عن مصالحهم (محمد شوقي الفنجري، ١٩٩٨م، ص ٩٣).

و جاء في عقد تأسيس بنك مصر أن يتولى مجلسه الأول الأعضاء المؤسسين الثمانية، الذين سبق ذكرهم فضلاً عن الخواجة يوسف شيكوريل (محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ٢١٤؛ المصور (مجلة)، ١٩٣٧م، ص ١٠) وعلي ماهر (ميسون فاضل ذرب العبادي، ٢٠٠٥م)، مع وضع شروط في أن يمتلك كل واحد منهم مئتين وخمسين سهماً على الأقل، ولا يحق لأي منهم التصرف وفق ما يخلو له طوال مدة عضويته، ولا يقبل بمجلسه الأول إلا المساهمون الذين يمتلكون خمسة أسهم كحد أدنى مع جواز زيادة رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، وقد تولى رئاسة مجلس الإدارة أحمد مدحت يكن من ١٩٢٠-١٩٤٠م، أما محمد طلعت حرب فكان نائباً للرئيس من عام ١٩٢٠-١٩٣٩م مع أن فكرة تأسيس البنك فكرته، وذلك لرغبته في أن يكون في الواجهة شخصية معروفة لها ثقلها على المستويين الاقتصادي والسياسي، مما يعطي ثقلًا أكبرًا للمؤسسة وامكانية أكثر لتحقيق النجاح، كما أن منصب نائب الرئيس منحه الكثير من الصلاحيات، وفي الوقت نفسه اعطاه متسعاً أكثر للحركة وتطوير نشاط البنك لاسيما وأن المدير هو صديق لمحمد طلعت حرب ومنسجم معه في عموم افكاره وطروحاته لذا طوال مدة بقاءه في بنك مصر لم يشغل إلا

وظيفة نائب الرئيس وترك رئاسة مجلس الإدارة إلى أحمد مدحت يكن الذي عاصر محمد طلعت حرب منذ بدء انشاءه بنك مصر (محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ١٨١؛ Robert L. Tignor, 1984, p.68).

أصر محمد طلعت حرب على أن يفتح مركز البنك في القاهرة لأنه أراد اختيار مكان تجاري يتوافق مع الهدف الذي أسس من اجله، فتعاون مع المعماري الإيطالي أنطونيو لاشياك Antonio Lasciac (Kumid Didiego, 2015, p.p198-203)، على تصميم بناية بنك مصر، وجرى انشاؤها وفق طراز حديث ومتطور، وأستمر عمل البنك في القاهرة من تاريخ تأسيسه في عام ١٩٢٠م (الاقتصاد والتجارة) (صحيفة)، ١٩٢٥م، ص ٢٣٢، فقد كان عمله تجاري لا فرق في تعامله مع عملائه سواءً كانوا من المصريين أم من غير المصريين، لأن سياسة البنك لم تشترط التعامل مع المصريين فقط إلا في حالة واحدة وهي رأسماله لمنع إي محاولة تدخل في شؤونه ليكون بذلك أول محاولة لتمصير بنوك مصر وتوجيه سياستها بما يخدم المصلحة العامة (محمود شوقي الفنجري، ١٩٩٨م، ص ٥٨-٦٠؛ منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٤-١١٥).

و تبنى محمد طلعت حرب الدعوة لتمصير الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصاد مصر، وبدأ رسالته للتوعية الاقتصادية منذ إنشائه بنك مصر، وربما كانت وسيلة الأسهم في ذلك الوقت هي الوسيلة المثلى للتمصير. وعلى الرغم من ذلك يجب ألا يفهم أن محمد طلعت حرب كان يعادي كل ما هو أجنبي إذ لم تتعارض وطنية البنك مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية حينما كان يرى ضرورة ذلك، لذلك وضع ضمن مواد عقد تأسيس بنك مصر عدم توانيه من المشاركة المباشرة مع الخبرات والشركات الأجنبية استغلالاً لخبرة أو درء لأخطار اقتصادية، كان هذا برنامج العمل لبنك مصر كما وضعه محمد طلعت حرب وكما جاء في خطبته، فقد كان يعرف أن التطور سيأتي تدريجاً وبكل تأني، وهذا يؤكد الفكرة القائلة أن

ثورة عام ١٩١٩م وما تلاها من تعاضم المشاعر الوطنية، قد جذبت أصحاب الودائع الأقل ثراء مثل صغار التجار والمهنيين والطلاب في مقابل ملاك الأراضي الذين شاركوا بالقسط الأعظم في رأسمال بنك مصر وودائعه الأولية الأصلية (منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٤-١١٦).

الخاتمة:-

وهكذا نجح محمد طلعت حرب في اقامة مؤسسة مصرية كانت الحاجة كبيرة لها، وصنع جهاز إداري متميز بالاعتماد على المصريين لينجح في انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، ليكون بنك مصر أحد مجالات التقارب الاجتماعي بين مكونات الشعب المصري، فالملاحظ في عقد تأسيس بنك مصر أن مؤسسيه كانوا من مختلف الديانات، وهذا الأمر زاد من التقارب فيما بينهم، وأن لا فرق بين اي ديانة بما أن المنفعة واحدة، ليعطي محمد طلعت حرب درساً بوحدة بنك مصر.

هوامش البحث:-

١. من أحياء مدينة القاهرة وبواباتها، أطلق عليه هذه التسمية نسبة إلى وزير المستنصر الفاطمي بدر الدين الجمالي تمجيداً له لأنشائه مدرسة في الحي وكانت من أعظم مدارس القاهرة، تبلغ مساحة الحي نحو ٢,٥% من مساحة القاهرة يحده من الشرق جبل المقطم، ومن الشمال حي الوائلي، ومن الغرب باب الشوية، أما من الجنوب فيحده الدرب الأحمر. للمزيد ينظر: حسن الرزاز، عواصم مصر الإسلامية، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٤٨-٢٤٩.
٢. إريك دافيز، مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١م، ترجمة: سامي الرزاز، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٩٩؛ حسن أحمد شحاتة، الأسماء ومعانيها وأسماء المشاهير من الرجال والنساء، ط١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٣١.
٣. حاولت الباحثة، دون جدوى، الحصول على معلومات عن إخوان محمد طلعت حرب وطبيعة عملهم ولم يتم الحصول إلا على اسمائهم عن طريق رسالة إلكترونية من شريف سمير محمود حفيد خديجة محمد طلعت حرب، القاهرة، ٢٩ حزيران ٢٠٢٠م.

٤. خديوي مصر، ولد في جدة عام ١٨١٣م، تقلد العديد من المناصب منها الإدارية كمنصب مدير الغربية، ثم منصب الكاتدرائية التي كانت بمثابة رئاسة الوزراء، ومنها الحربية، فقد أشترك مع عمه إبراهيم باشا قائداً لأحد فيالق الحرب مع الشام، تولى حكم مصر في عام ١٨٤٨م، توفي في عام ١٨٥٤م. للمزيد ينظر: محمد مورو، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة ١٩٥٢م، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٢-٢٢٥؛ أمير عكاشة، ملوك ورؤساء صنعوا تاريخ مصر، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٢٠٩ .
٥. وهي أول مدرسة ثانوية أنشئت في مصر عام ١٨٣٦م في عهد محمد علي باشا بمنطقة القصر العيني بالقاهرة، عرفت في بدايتها بالمدرسة التجهيزية، ثم أطلق عليها المدرسة الخديوية ١٨٨٩م، بدأت المدرسة بنظام المدارس الداخلية، وكانت الدراسة فيها بالمجان بإدارة رفاة الطهطاوي، أما أشهر خريجها علي باشا والذي عد أبو التعليم في مصر والذي تولى نظارة المعارف العمومية أيام الخديوي إسماعيل . للمزيد ينظر: محمد إبراهيم صاحب، أثر مدرسة الحقوق الخديوية في تطوير الدراسات الفقهية ١٨٨٦-١٩٢٥م، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٢٠م.
٦. منى قاسم، بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م، ص ١٤؛ خير الدين الزركلي، الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م، ص ١٧٥؛ صلاح عريبي العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين: محمد طلعت حرب- نوري فتاح باشا- عبد الحميد شومان نموذجاً، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص ٦٥.

7. Yahia Abdul -Rahman ,The Art of RF(Riba- Free) Islamic Banking and Finance ,New York, 2014 , p.76 .

٨. لتصفية الأراضي التي تديرها الدائرة السنوية شكلت في عام ١٨٩٨م شركة حملت نفس اسم الدائرة السنوية عرفت بـ شركة الدائرة السنوية على يد مجموعة من المستثمرين الأجانب، وقد قامت هذه الشركة بالتعاون مع البنك العقاري المصري بمهمة تصفية الأراضي للوفاء بالديون المعلقة والتي كان الخديوي إسماعيل قد أقترضها قبل خلعها عام ١٨٧٩م. للمزيد ينظر: ساعة مع محمد طلعت حرب ساعة مع محمد طلعت حرب، الهلال (مجلة)، القاهرة، ج٧، السنة ٣٦، ١ آذار ١٩٨٢م، ص ٧٧٩-٧٨٠؛ إبراهيم مرزوق، دائرة المعارف الثقافية، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٧٠.

9. Jacob Landan, Jews in Nineteenth Century Egypt, New York ,1972 .pp 231-247.

١٠. وهي إحدى شركات استصلاح الأراضي الزراعية، جرى توقيع عقد أنشائها في ١٤ نيسان ١٩٠٤م لمدة ٩٩ سنة بين الحكومة المصرية وأسرة سوارس المسيحية المصرية، وبأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، بهدف استصلاح مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ فدان من الأراضي الصحراوية في مدينة كوم أمبو إحدى مدن محافظة أسوان، وقد وضعت إدارة الشركة تحت تصرف وزارة المالية لغرض عمل محطة تجارية زراعية لمدة ثلاث سنوات. للمزيد ينظر: نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٥٧-١٥٩.

١١. مسيحي مصري، ولد في القاهرة عام ١٨٤٢م، وهو ابن إسحاق سوارس، أكمل دراسته متقناً اللغات الفرنسية، والعربية، والإيطالية، ليتخرج على أيدي معلمين كانوا يعلمونه في منزله، وبعدها أخذ يمارس أمور الحياة، فقد عمل في التجارة مفتتح الكثير من المحلات التجارية ومنها محل (سوارس ونحمان وشركائهم في مصر)، توفي في عام ١٩٠٦م. للمزيد ينظر: شاهين مكاربوس، تاريخ الإسرائيليين، مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢م، ص ١١-١٣.

١٢. صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٦٧.

١٣. يهودي مصري ولد في القاهرة عام ١٨١٦م، أكمل دراسة الهندسة في باريس وعند عودته إلى مصر عمل في السلك الوظيفي إذ أشغل في وزارة الأشغال العامة، ومن ثم سافر إلى إيطاليا لغرض دراسة أصول صناعة السكر ليعود بعدها إلى مصر ليؤسس مصنعاً للسكر، وبعدها جرى اختياره عضواً في العديد من المجالس الإستشارية للمؤسسات الصناعية والمالية، وأشترك في عام ١٩٢٠م بالتعاون مع محمد طلعت حرب، ويوسف شيكوريل في تأسيس بنك مصر، ولم يقتصر دوره في الجانب المالي بل السياسي أيضاً إذ أسندت إليه مهمة وضع دستور جديد في أعقاب ثورة ١٩١٩م، أما في عام ١٩٢٣م أصبح عضواً في مجلس النواب عن شركة كوم أمبو، كما أنه شغل منصب وزير المالية عام ١٩٢٤، توفي في عام ١٩٤٢م. للمزيد ينظر: عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج ٣، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٧٨.

14. Charles Arthur, A history of Modern of Issue :with an Account of the Economic Crises of the present century, California, 2007, p.537.

١٥. محاسن محمد محمود، الرأسمالية في مصر في ظل الاحتلال البريطاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١١.

١٦. أسماء محمود أحمد محمد، القطن في العلاقات المصرية الإنكليزية ١٩١٤-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٧.

١٧. سامي خشبة، مفكرون من عصرنا، ط ١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٥٤٢ .
١٨. صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٧٠-٨٨؛ عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٢٢٩؛ مركز الحضارة للدراسات السياسية، المؤتمر المصري الأول للنهوض نحو دولة قوية ومجتمع مشارك، ط ١، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٢٧ .
١٩. اقتصادي مصري، ولد في مدينة الزقازيق المصرية عام ١٨٧٦م، التحق في البداية بأحد الكتاتيب لتعليم القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة، ثم أكمل دراسته الثانوية، ليسافر بعدها إلى فرنسا ليحصل على شهادة الحقوق، والدكتوراه في الاقتصاد من إحدى جامعاتها، عاد بعدها إلى مصر فعمل بالسياسة، فضلاً عن اهتمامه بتحسين حالة الفلاح المصري وله في ذلك كتاب مهم عنوانه الفلاح، توفي في عام ١٩٥٥م. للمزيد ينظر: يوسف نحاس، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقطم، مصر، ١٩٢٦م، <https://www.hindawi.org>.
٢٠. صلاح عريبي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٧٠-٨٨ .
٢١. حقوقي مصري، ولد في الإسكندرية عام ١٨٦٧م، يُعدُّ من علماء القانون شجع قيام الجمعية التعاونية في مصر بعد ما قام بزيارة لإيطاليا ليقوم بدراسة النظام التعاوني الزراعي وإمكانية تطبيقه على وضع مصر، وبعد إكماله هذه الدراسة عاد إلى مصر مقترحاً إنشاء النقابات الزراعية في كل بلدة لغرض تقديم المساعدة للفلاحين عن طريق تقديم القروض الميسرة لهم، توفي في عام ١٩١١ . للمزيد ينظر: عادل عبد الله بن محمد المطرودي، البنوك التعاونية، ط ١، دار الميمات للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١٤م، ص ٧؛ إبراهيم رشاد، كتاب التعاون الزراعي، ج ١، ط ٢، مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥م، ص ٧.
٢٢. أحمد عبد الله أحمد الحرف، أثر الحرب العالمية الأولى في تطور الصناعة المصرية ١٩١٨-١٩٣٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة القاهرة ١٩٨٦م، ص ٧٧؛ عبد العظيم رمضان، مصر قبل عبد الناصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ١٣٠-١٣٣.
٢٣. منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٥-١١٦ .
٢٤. محمد حمدي، قاموس التواريخ: يوميات الأحداث الجداول الزمنية وقوائم مرجعية تاريخية، مج ٢، ط ١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٣٣٧-٣٣٨ .
٢٥. محمد حسين حنفي أحمد، إنعكاس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية على توجيه نشاط الاقتصاد في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، ص ١١٣.

٢٦. هناك ثلاثة أنواع رئيسة للشركات في مصر وهي كالاتي: أولاً المنشآت الفردية التي يمتلكها فرد واحد يحصل على جميع الأرباح، ثانياً: شركات الاشخاص التي تكون شركة بين عدد من الشركاء والتي تتضمن عدة أنواع منها: شركة التضامن، وشركة التوصية البسيطة، وشركة المحاصصة، ثالثاً: الشركات المساهمة وهي من أكبر أنواع شركات الأموال، وينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية لكل شريك، والمساهمون مسؤولون عن ديون الشركة كل في حدود نصيبه من الأسهم ، وهي الشكل المناسب عند القيام بمشروعات اقتصادية كبيرة. للمزيد ينظر: عبد السلام عبد الحليم، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ١١؛ رشدي صالح عبد الفتاح صالح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام ال Bot: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص ٢٠٩.

٢٧. اقتصادي مصري، ابن المصري باشا السعدي أحد زعماء ثورة ١٩١٩م مع سعد زغلول، ولد في مغاغة في محافظة المنيا عام ١٨٨٤م، أكمل دراسة الحقوق وكان يتقن اللغة الفرنسية، أصبح عضواً في مجلس الشيوخ المصري وأحد مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين، كما أنه وعائلته من ذوي الأملاك الذين بلغت أراضيهم أكثر من ٢٢ الف فدان في مغاغة، كان أكبر مساهم في بنك مصر ومحالج القطن المصرية ، توفي في لوزان في سويسرا عام ١٩٢٦م، ودفن في مصر ضمن استقبال حضره كبار أعيان مصر وساستها. مكالمة هاتفية أجرتها الباحثة مع راندا محمد عبد العظيم المصري حفيده عبد العظيم المصري، ٢٧ حزيران ٢٠٢١م.

٢٨. محمد متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص ١٧٨؛ محمد مصطفى عبد النبي، العصر الذهبي لليهود في مصر: الشركات-البنوك -الربا: دراسة تاريخية للاقتصاد والمجتمع اليهودي في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، ط ١، دار الصديقات للنشر والإعلان، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٦٥ .

٢٩. حقوقي مصري، ولد في القاهرة عام ١٨٧٨م، عضو مجلس شيوخ من عائلة يكن المعروفة التي ترجع في أصولها إلى مقدونيا، بعد أكمله دراسته الثانوية تدرج في المناصب واختاره بطرس غالي سكرتيراً له بوزارة الخارجية، وفي عام ١٩١٧م تبوأ منصب محافظ الإسكندرية إذ أستم به إلى عام ١٩١٩م حين أصبح وزيراً للزراعة الأمر الذي أهله ليكون أحد مؤسسي بنك مصر عام ١٩٢٠م، كما تولى رئاسة مجلس إدارة البنك العقاري، والمجلس الاقتصادي المصري في عام ١٩٢٢م، توفي في عام ١٩٤٤م. للمزيد ينظر: إلياس خورة، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج ١، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٨٩٧م، ص ٢٦١-٢٦٥.

٣٠. رشاد كامل، طلعت حرب ضمير وطن، سوزانا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٠٤.

٣١. نجل مسيحه أفندي أحد مدراء وزارة المالية المصرية ، تخصص في الشؤون المالية والإدارية وأعجب بإدائه كبار الممولين من مصريين وأجانب الأمر الذي دعاهم لانتخابه عضواً لمجلس إدارة بنك مصر، كما تدرج في سلك الوظائف الحكومية فعين بدائرة بلدية مصر عام ١٨٧٥م، أنتخب عضواً لمجلس الجمعية الخيرية للأقباط الأرثوذكس عام ١٩٢٣م، وختامها رئيساً لإدارة الخزينة العمومية . للمزيد ينظر: زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٤١٠-٤١١ .
٣٢. منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٣-١٠٤ .
٣٣. إريك دافيز، ١٩٨٥م، ص ١٢٩-١٣٠ .
٣٤. تقارير بنك مصر ١٩٢٠-١٩٩٥م، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ١٩٧؛ منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٣ .
٣٥. أحد معالم النهضة الفنية وأول دار في أفريقيا والشرق الأوسط، أنشئت عام ١٨٦٨م بإمر من الخديوي إسماعيل إذ قام المهندسان الايطاليان بتيرو أفوسكاني Petro Evoscani، وروتسي Rootsy بتصميم دار الأوبرا، وقد صنعت من الخشب وكانت تسع ٨٦٥ مقعداً أما موقعها فكان بين منطقة الأوزيكية وميدان الإسماعيلية (ميدان التحرير حالياً) في مصر، وأقترن أنشاؤها بالاحتفال بإستكمال شق قناة السويس. للمزيد ينظر: فادي أسعد فرحان، حدث في مثل هذا اليوم، مج ٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨م، ص ١٩٥ .
٣٦. نقلاً عن: منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١٠٥؛ صلاح عربي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٩٣-٩٤ .
٣٧. محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ١٣-١٤ .
٣٨. محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ٨٥ .
٣٩. منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٥ .
٤٠. بنك مصر ٨٧ عاماً من العطاء: دراسة مقارنة لتطور نشاط البنك، مركز بحوث بنك مصر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٣ .
٤١. محمود متولي، المصدر السابق، ص ١٨٠-١٨١؛ عبد الرزاق حسن، بنك مصر نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد الوطن، (أخبار الطليعة)، مصر، العدد ٦، السنة ٦، حزيران ١٩٧٠م، ص ١٤٠-١٤١ .
٤٢. محمد شوقي الفنجري، احتفالية الجمعية الخيرية بروادها: احتفالية طلعت حرب، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦٠ .
٤٣. صلاح عربي العبيدي، ٢٠١٠م، ص ٩٣ .

٤٤. أحد مؤسسي بنك مصر، ولد في القاهرة عام ١٨٨١م، وهو أحد أبناء رجل الأعمال اليهودي مورينو شيكوريل مؤسس محلات شيكوريل التجارية، فقد ساعد والده في تأسيسها، كما إنه كان من ضمن أعضاء البعثة الاقتصادية التي سافرت إلى السودان لتقوية أواصر العلاقات التجارية بين البلدين، وفتح محلات تجارية برؤوس أموال مصرية في السودان، قتل في عام ١٩٢٤م بمنزله في الجيزة على يد أربعة من الجناة وتبين أنهم ثلاثة ايطاليين ويوناني وعلى رأسهم سائق الخواجة السابق وهو يوناني الجنسية يدعى آنستي خريستو. للمزيد ينظر: محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ٢١٤؛ حادثة الأسبوع الماضي - مقتل المرحوم شيكوريل، المصور (مجلة)، مصر، العدد ١٢٦، ١٩٣٧م، ص ١٠.

٤٥. سياسي مصري، ولد في القاهرة عام ١٨٨١م، أكمل دراسته الابتدائية في المدرسة الناصرية، سعى لإكمال دراسته العليا فحصل على درجة الدكتوراه في القانون، تسلم العديد من المناصب منها ناظراً لمدرسة الحقوق، ثم وكيلاً لحزب الاتحاد المصري، فضلاً عن توليه وزارتي المالية والمعارف، كما شغل منصب رئاسة الوزراء في عام ١٩٣٩م، توفي في عام ١٩٦٠م. للمزيد ينظر: ميسون فاضل نرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

٤٦. محمود متولي، ١٩٧٤م، ص ١٨١؛

Robert L.Tignor , State : Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952 , New York , 1984 ,p.68.

٤٧. معماري إيطالي ولد في غوريتسيا الايطالية عام ١٨٥٦م، عمل في القاهرة وترقى لكبير مهندسين ومدير القصور الخديوية في عهد الخديوي عباس حلمي، صمم العديد من المباني منها مبنى بنك مصر، وقصر عدلي يكن باشا، وقصر عمر سلطان وغيرها من المباني الأخرى، توفي عام ١٩٤٦م. ينظر:

Kumid Didiego, from Middle Euorpe to Eygpt.Antonio Lasciac Architect 1856-1946,New ideas of New Century ,vol.1,2015,pp.198-203.

٤٨. وهذا محضر وضع الحجر الاساسي في بنائه، الاقتصاد والتجارة(صحيفة)، مصر، مج ١، ج ٤، ١٩٢٥م، ص ٢٣٢-٢٣٣.

٤٩. محمود شوقي الفنجري، ١٩٩٨م، ص ٥٨-٦٠؛ منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٤-١١٥.

٥٠. منى قاسم، ٢٠٠٧م، ص ١١٤-١١٦.

قائمة المصادر والمراجع:-

أولاً: المصادر العربية والمعربة:

- إبراهيم رشاد، كتاب التعاون الزراعي، ج ١، ط ٢، مطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥م.
- إبراهيم مرزوق، دائرة المعارف الثقافية، ط ١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أبو زيد راجح، العمران المصري: رصد التطورات في عمران أرض مصر في أوائل القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠م، مج ٢، ط ٢، المكتبة الأكاديمية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- أحمد عبد الله أحمد الحرف، أثر الحرب العالمية الأولى في تطور الصناعة المصرية ١٩١٨-١٩٣٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة القاهرة ١٩٨٦م.
- إريك دافيز، مازق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١م، ترجمة: سامي الرزاز، ط ١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥م.
- أسماء محمود أحمد محمد، القطن في العلاقات المصرية الإنكليزية ١٩١٤-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- إلياس خورة، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج ١، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٨٩٧م.
- أمير عكاشة، ملوك ورؤساء صنعوا تاريخ مصر، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ٢٠٩.
- بنك مصر ٨٧ عاماً من العطاء: دراسة مقارنة لتطور نشاط البنك، مركز بحوث بنك مصر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٣.
- تقارير بنك مصر ١٩٢٠-١٩٩٥م، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- حسن أحمد شحاتة، الأسماء ومعانيها وأسماء المشاهير من الرجال والنساء، ط ١، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- حسن الرزاز، عواصم مصر الإسلامية، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٩٦م.
- خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج ٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م.
- رسالة إلكترونية من شريف سمير محمود حفيد خديجة محمد طلعت حرب، القاهرة، ٢٩ حزيران ٢٠٢٠م.

- رشيد صالح عبد الفتاح صالح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام ال Bot: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م.
- رشاد كامل، طلعت حرب ضمير وطن، سوزانا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.
- زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ساعة مع محمد طلعت حرب ساعة مع محمد طلعت حرب، الهلال (مجلة)، القاهرة، ج٧، السنة ٣٦، ١ آذار ١٩٨٢م.
- سامي خشبة، مفكرون من عصرنا، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٥٤٢.
- شاهين مكاربوس، تاريخ الإسرائيليين، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢م.
- صلاح عريبي العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين: محمد طلعت حرب- نوري فتاح باشا- عبد الحميد شومان نموذجاً، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
- عادل عبد الله بن محمد المطروودي، البنوك التعاونية، ط١، دار الميمات للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١٤م.
- عبد الرزاق حسن، بنك مصر نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطن، (أخبار الطليعة)، مصر، السنة ٦، العدد ٦، حزيران ١٩٧٠.
- عبد السلام عبد الحليم، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- عبد العظيم رمضان، مصر قبل عبد الناصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج٣، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- فادي أسعد فرحان، حدث في مثل هذا اليوم، مج٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨م.
- محمد إبراهيم صاحب، أثر مدرسة الحقوق الخديوية في تطوير الدراسات الفقهية ١٨٨٦-١٩٢٥م، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٢٠م.

- محاسن محمد محمود، الرأسمالية في مصر في ظل الاحتلال البريطاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٩٤م.
 - محمد حسين حنفي أحمد، إنعكاس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية على توجيه نشاط الاقتصاد في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م.
 - محمد حمدي، قاموس التواريخ : يوميات الأحداث الجداول الزمنية وقوائم مرجعية تاريخية، مج ٢، ط١، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٤م.
 - محمود شوقي الفنجري، احتفالية الجمعية الخيرية بروادها: احتفالية طلعت حرب، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦٠ .
 - محمد متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٤م، ص ١٧٨.
 - محمد مصطفى عبد النبي، العصر الذهبي لليهود في مصر: الشركات-البنوك -الربا: دراسة تاريخية للاقتصاد والمجتمع اليهودي في مصر في النصف الأول من القرن العشرين، ط١، دار الصديقات للنشر والإعلان، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
 - محمد مورو، تاريخ مصر الحديث من الحملة الفرنسية إلى ثورة ١٩٥٢م، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
 - مركز الحضارة للدراسات السياسية، المؤتمر المصري الأول للنهوض نحو دولة قوية ومجتمع مشارك، ط١، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٧م.
 - مكالمة هاتفية أجرتها الباحثة مع راندا محمد عبد العظيم المصري حفيذة عبد العظيم المصري، ٢٧ حزيران ٢٠٢١م.
 - منى قاسم، بنك مصر وطلعت حرب: صفحات من التاريخ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م، ص ١٤
 - نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
 - ميسون فاضل ذرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .
 - وهذا محضر وضع الحجر الاساسي في بنائه، الاقتصاد والتجارة(صحيفة)، مصر، مج ١، ج ٤، ١٩٢٥م.
 - يوسف نحاس، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقطم، مصر، ١٩٢٦م.
- [.https:// www.hindawi.org](https://www.hindawi.org)

ثانياً: المصادر الإنكليزية:-

- Charles Arthur, A history of Modern of Issue :with an Account of the Economic Crises of the present century ,California ,2007
- Jacob Landan, Jews in Nineteenth Century Egypt, New York ,1972.
- Kumid Didiego, from Middle Euorpe to Eygpt. Antonio Lasciac Architect 1856-1946, New ideas of New Century ,vol.1, 2015
- Robert L. Tignor , State : Private Enterprise and Economic Change in Egypt 1918-1952 , New York , 1984 .
- Yahia Abdul -Rahman ,The Art of RF(Riba- Free) Islamic Banking and Finance ,New York, 2014 .